

Distr.: General
6 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين". تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان من الرابطة الدولية للمحاميين المناهضين للأسلحة النووية، والرابطة
النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنظمة تضامن المرأة الأفريقية، وهي منظمات
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان*

١ - إن منظمة تضامن المرأة الأفريقية، والرابطة الدولية للمحاميين المناهضين للأسلحة النووية والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية قامت بتحليل الموضوع ذي الأولوية للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، وترى أن ضم وإشراك النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة المجتمعية، بما في ذلك التعليم على النحو الذي يتناوله موضوع هذه الدورة، أمر لا يزال حيويًا لخلق السلام وصونه.

٢ - إن المجتمع الدولي يتحمل التزاما واضحا بكفالة تلبية الاحتياجات التعليمية للنساء والفتيات، ومن الواضح أيضا أن هذا المجتمع يجري نقاشا جادا حول هذه القضايا. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، قُيِّمَت لجنة وضع المرأة التقدم المتحقق في اثني عشر مجال اهتمام حاسماً في منهاج عمل بيجين، بما في ذلك تعليم المرأة وتدريبها. وبعد ثلاثة أشهر، أي في حزيران/يونيه ٢٠١٠، اختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موضوعا لاستعراضه الوزاري السنوي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، سعى اجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى زيادة إدكاء الإرادة السياسية لإزاء التعهدات المعلنة في عام ٢٠٠٠، التي تتضمن هديفي التعليم والمساواة بين الجنسين على النحو المحدد وفقا للغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وتأتي هذه التعهدات والتأكيدات المحددة في وقت لم تصل فيه ٦٠ في المائة من البلدان إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، على النحو المحدد في المنتدى العالمي للتعليم ومؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. ويزيد على ذلك أن النسبة المئوية للأميات لم تتغير طوال العشرين عاماً الماضية: فما زالت النساء يشكلن ثلثي الـ ٧٥٩ مليون أمي في العالم (معهد اليونسكو للإحصاء، الموجز العالمي للتعليم، ٢٠١٠). وفي حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، فإن هذه الأرقام معرضة لمزيد من الانحراف إحصائياً. بما يضر النساء والفتيات، اللاتي يُعتمد عليهن في أداء طائفة من المهام المنزلية والاقتصادية، واللاتي غالباً ما يتزوجن وينجبن في سن مبكرة. إن الفرص التعليمية للنساء والفتيات تلقى بوجه عام تقديراً أقل، مما يزيد من تحامل بيئتهن عليهن. وتقول الشبكة المشتركة بين الوكالات للتوعية في حالات الطوارئ إن هناك في مناطق الصراع ٢٠ مليون فتاة خارج المدارس، ولا تشكل الفتيات سوى ٣٠ في المائة من اللاجئين الملتحقين بالمدارس الثانوية.

* يصدر دون تحرير رسمي.

٤ - وكثيراً ما يصطدم تعليم الفتيات بأعباء أمنية وثقافية وعائلية. ففي كثير من حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، تخاف النساء والفتيات على أمنهن في سعيهن إلى التعليم. وهن يتعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الذي يستخدم كتكتيك حربي. وكثيراً ما يصمهن المجتمع رغم أنهن ضحايا. ويكون من نتيجة ذلك أن يقل احتمال حضور الفتيات الدروس إذا كانت مدرستهن تقع في مكان ناء، إذ تغطي مخاوفهن الأمنية على رغبتهم في التعلم. وورد عن اليونيسيف مثلاً، في الحالة الأمنية الصعبة في جنوب السودان، أن الفتيات لا يشكلن سوى ٣٧،٦ في المائة من الطلبة اليوم. ويحجم كثير من الأطفال عن السير لمسافة طويلة للوصول إلى المدرسة، فهم معرضون للهجوم عليهم من جانب جيش الرب للمقاومة.

٥ - ومن الناحية الثقافية فإن النساء الحاصلات على تعليم غير كاف لا يحتمل إلى حد بعيد أن يشاركن في الحياة العامة. وترد أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، اللذين يربطان خبرة المرأة في الصراع بقدرتها على المشاركة في الأمن وبناء السلام. إن انعدام تعليم وتدريب الفتيات والنساء مشكلة مستمرة بذاتها بالنسبة إلى النهوض بدور المرأة باعتبارها مشاركة في تنمية المجتمع بأسره. والمرأة الناقصة التعليم/التدريب تُستبعد بسهولة من آليات الحكم ورسم السياسات، وهذا الاستبعاد يحدّ أكثر من قدرتها على الانخراط في أنشطة إنتاجية في مجتمعاتها. وهذه المشكلة المستمرة والعامة في الوقت ذاته تحتاج إلى حل مخطط وقابل للدوام، يتجاوز بكثير مرحلة إعادة البناء في الصراع وما بعد انتهاء الصراع. والتمكين من خلال التعليم والتدريب أمر لا غنى عنه لضمان المشاركة السياسية التامة وفي مجال السياسات.

٦ - وعند معالجة احتياجات النساء والفتيات في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع من التعليم والتدريب، يتعين على الحكومات والجهات الفاعلة الدولية المثيلة أن تنتبه إلى وجود عقبات واحتياجات مختلفة خاصة بالسياقات الثقافية المتباينة للنساء.

توصيات للحكومات والجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني

٧ - هناك عوائق عديدة تحول دون ذهاب الفتيات إلى المدرسة. ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية تركز على التعليم الابتدائي، فإن هناك حاجة إلى التأكد من عدم ضياع هذا الزخم في الانتقال إلى التعليم الثانوي. ولا بد من تزويد المدارس بمرافق صحية منفصلة وخاصة وآمنة للفتيات. والأمر يحتاج إلى زيادة الأمن لمنع التحرش الجنسي أو العنف، سواء داخل المدرسة أو في الطريق إليها. وهناك حاجة إلى إصلاح المناهج وتدريب المدرسين لكي توفر المدارس الأجود نوعية للفتيات فرصاً تعليمية أكثر رسوخاً وصلة بالموضوع.

٨ - ويتعين تخفيف الأعباء المالية التي تحول دون ذهاب الفتيات إلى المدرسة للتعليم. ويمكن تحقيق ذلك بتقديم منح دراسية، وتحويلات نقدية، وإلغاء رسوم الاستخدام؛ ورصد معدلات الإتمام والحضور؛ وزيادة الاستثمار في إلحاق الفتيات بالتعليم الثانوي.

٩ - وعلاوة على ذلك فإن هناك، في فترة التعافي بعد انتهاء الصراع، حاجة ماسة إلى تمكين المرأة ومشروعها، وربطها بالتكنولوجيات الجديدة، ومساعدتها في ولوج الأسواق المتغيرة دوماً. وينحو النهج التقليدي إلى التركيز أساساً على إعادة بناء الهياكل الأساسية، وكثيراً ما يغفل الحاجة إلى تشجيع ودعم الأعمال التجارية النسائية.

١٠ - ويتطلب الأمر الاستثمار في التثقيف في مجال الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. وسيساعد ذلك على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويساعد المرأة في ضمان مستوى أعلى من الصحة لذاتها ولأسرتها. وستقلص معدلات الوفيات النفاسية، ويتحقق تنظيم الأسرة، وتعالج المعدلات العالية لخصوبة المراهقات، وتتخذ التدابير اللازمة لمساعدة المرأة المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١١ - إن التعليم والتدريب ذوي الصلة باحتياجات سوق العمل لا بد من أن تراعى فيهما الفوارق في انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل. ولا بد من تأهيل الفتاة لدخول السوق؛ وعلاوة على ذلك فإن ما يكمل ذلك تزويد المرأة بالتدريب والتكنولوجيا. ويتعين دعم المشاريع النسائية بالمعلومات، وكذلك بالدعم التشريعي المستمر لسياسات التخصيص والحجز المتعلقة بالنساء والفتيات. ومن خلال هذه التدابير يُضمن اشتراك المرأة في قطاعات الأعمال، وزيادة فرصها في القيادة وفي أدوار صنع القرار.

١٢ - ويجب زيادة الاستثمارات في المساواة بين الجنسين وإظهارها؛ ويشمل ذلك تنظيم الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، كجزء من إصلاحات إدارة المالية العامة، للتأكد من أن الالتزامات المالية متناسبة مع التزامات السياسة العامة بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب أن يكون لهذه الالتزامات المالية أثر هابط من أجل زيادة المساعدة المالية والتقنية للمنظمات النسائية على الصعيد المحلي، تشجيعاً لزيادة مشاركة المنظمات في المجالات الأمنية، مثل إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحفظ السلام، ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع السلاح. ومن المهم أن تركز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضاً على الأمهات في جميع الأعمار وأولادهن، مع التشديد بوجه خاص على تلبية الاحتياجات التعليمية.

١٣ - ويجب على الحكومات والمجتمع الدولي معالجة الشواغل الأمنية التي تحول دون تعليم البالغات، وتخلق لديهن صدمة نفسية، وتحدّ من فرص مشاركتهن. ومن الواضح أن ما يعوق

مشاركة المرأة في الحياة السياسية انعدام التعليم والتدريب والمهارات، فضلا عن القيود الأمنية والثقافية، والأعباء العائلية والاجتماعية غير المتناسبة. ولا يمكن أن تتحقق المشاركة التامة للمرأة دون تعليم النساء والفتيات وتدريبهن. ولا بد من توفير التعليم للبالغات من خلال التشاور مع المدارس والمنظمات والشبكات النسائية في كيفية توفير الأمن لهن، ولا سيما في البيئات المتسمة بالعنف على أساس نوع الجنس. وهناك حاجة واضحة وملحة إلى تنظيم حملات لتعليم البالغات ومحو أميتهن في فترة التعافي بعد انتهاء الصراع.

١٤ - وهناك أيضا حاجة ملحة إلى خفض الدول الأعضاء للإنفاق العسكري وإعادة توجيه هذا الإنفاق إلى تلبية الاحتياجات البشرية والبيئية. ويشير معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام، في إطلاقه لحوليته لعام ٢٠١٠، إلى أن الأزمة المالية لم تؤثر فيما يبدو على الإنفاق العسكري، "وإن كان يحتمل أن تكون قد أثرت على إرادة وقدرة الحكومات والمؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف على استثمار موارد أخرى غير عسكرية في التصدي للتحديات وحالات عدم الاستقرار التي تهدد المجتمعات والأفراد حول العالم". ومن هذه التحديات كيفية توفير تعليم وتدريب كافيين لنساء العالم.

١٥ - ومن المهم أن تحظى هذه التوصيات باهتمام عال في السياق العالمي الراهن، الذي أدت فيه الأزمات المالية والإنسانية إلى تقلص أولويات توفير التعليم والتدريب للنساء والفتيات، من جراء تقلص المساعدات الدولية والتمويل من الميزانيات الوطنية. ومع ذلك فإنه بدون الحصول بقدر كاف على التعليم والتدريب، لا يمكن للنساء والفتيات في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع الخروج من دائرة الفقر وانعدام الأمن التي تهدد بأن تكتنف مستقبلهن. إن من واجبنا أن نؤكد حق النساء والفتيات في التعليم والتدريب والوصول إلى الأسواق، وحقهن بالتالي في حياة أفضل. وعلينا أن نعمل ومنذ الآن.